قد ادلتا ببيانات تشير الى انهما امتنعتا عن التصويت رابطتين الامتناع بموقفيهما من الفقرة الرابعة من القرار .

ج ــ حقوق العرب في التعويض واستعادة الاملاك :

١ ــ بناء على توصية من اللجنة الثانية (الاقتصادية) اتخذت الجمعية العامة قرارها ٣١٧٥ المعنون « السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في المناطق المحتلة » في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، وقد نص القرار في فقراته التنفيذية ١ و ٢ و ٣ على ما يلي :

« ١ ــ تؤكد [الجمعية] حق الدول والشعوب العربية التي وقعت اراضيها تحت الاحتلال الاجنبي ، في السيادة الدائمة على جميع مواردها الطبيعية ،

« ٢ ــ تؤكد مجددا ان جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في المناطق العربية المحتلة هي اجراءات غير شرعية وتدعو اسرائيل الى وقف هذه الاجراءات فورا ،

« ٣ ــ تؤكد حق الدول والشعوب العربية التي وقعت اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي في استعادة تملك والتعويض الكامل عن استغلال الموارد الطبيعية ونهبها والاضرار بها ، كذلك عن استغلال الموارد البشرية واستخدامها في المناطق المحتلة » .

وقد نال هذا القرار ٩٠ صوتا وعارضه ٩ وامتنع ٢٦ . وكانت الاصوات المعارضة هي بوليفيه وجمهورية الدومنيكان ونيكاراجوه بالاضافة الى اسرائيل والولايات المتحدة.

٢ ــ في اليوم الاخير من الدورة اتخذت الجمعية العامة في جلسة عامة القرار ٣١٨٧ دون اشارة مسبقة الى اي لجنة رئيسية . وقد عالج هذا القرار « اعادة الاعمال الفنية الى الاقطار التي وقعت ضحية لاعمال المصادرة » . وتنص الفقرة الثامنة من المقدمة والفقرات التنفيذية ١ و ٢ و ٣ على ما يلي :

« اذ تستنكر [الجمعية] بشدة نقل **الاعمال الفنية** بالجملة وبدون مقابل من قطر لآخر تكرارا نتيجة للاحتلال الاستعماري او الاجنبي ،

« ١ ــ تؤكد ان اعادة الاعمال الفنية والتماثيل ومعروضات المتاحف والمخطوطات من قطر الى آخر دون مقابل ، سيعزز التعاون الدولي لان ذلك يشكل تعويضا عادلا عن الاضرار التي ارتكبت ،

« ٢ ــ تقر بالمسؤوليات الخاصة في هذا الصدد الملقاة على عاتق تلك الاقطار التي استولت على مثل هذه الاشياء نتيجة للاحتلال الاجنبي والاستعماري فقط ،

« ٣ ــ تدعو جميع الدول المعنية الى الامتناع عن مصادرة الاعمال الفنية من المناطق التي ما تزال تحت السيطرة الاجنبية او الاستعمارية » .

وتتضح علاقة هذا القرار بأعمال اسرائيل في المناطق العربية المحتلة من حقيقة ان « نهب الممتلكات الاثرية والثقافية في المناطق المحتلة » هو واحد من « انتهاكات » « المواثيق والانظمة الدولية النافذة » التي « أعربت [الجمعية] عن اسفها العميق ازاءها » داعية اسرائيل الى « ايقافها فورا » في الفقرتين ٣ (ز) و ٤ من القرار ٣٠٩٢ ــ ب .

وقد اتخذ القرار ٣١٨٧ بـ ١١٣ صوتا دون معارضة وامتناع ١٧ ولم تشارك اسرائيل في التصويت . اما الدول التي امتنعت عن التصويت فكان من بينها عدد من الدول وجدت نفسها في تناقض لكونها كانت في الماضي القريب **ضحية** مصادرة هذه الاعمال الفنية وفي الوقت نفسه **الجاني** الذي ارتكب أعمال هذه المصادرة وذلك خلال فترات « الاحتلال الاستعماري والاجنبي » ، فقد عانت هذه الدول من هذه الممارسات